أمين العاصمة يدشن مشروع حملة نظافة الشارع النموذجي بمديرية الوحدة

■،، صنعاء/سبأ

دشن أمين العاصمة عبدالقادر علي هلال أمس مشروع حملة نظافة الشارع النموذجي بمديرية الوحدة تنظمه مؤسسة "همة شباب" التنموية بهدف نشر الوعي البيئي والصحي في أوساط المجتمع.

وتستهدف الحملة التي تستمر سبعة أيام تحت شعار "مسئوليتي وطن نظيف" سبع مناطق نظافة في العاصمة صنعاء بمديريتي الوحدة والسبعين بمشاركة نحو ١٥٠ من الشباب الناشطين.

وتهدف الحملة إلى تعزيز الشعور بالمسئولية لدى الجميع حول أهمية النظافة والتركيز على العمل الطوعي باعتباره أداة فعالة من أدوات تطوير المجتمعات وتوعية أفراد المجتمع بأهمية النظافة كونها مؤشراً حقيقياً على الوعي والتحضر.

وخلال التدشين أكد أمين العاصمة على أهمية تعزيز الوعي بأهمية النظافة باعتبارها قضية مجتمعية تهم الجميع لما من شأنه جعل العاصمة صنعاء نظيفة وإظهارها بالمظهر اللائق والحضاري.

ودعا هلال منظمات المجتمع المدني إلى تبني مثل هذه المشاريع المجتمعية لما لها من أثر توعوي مباشر على الأفراد والمجتمع فضلاً عن دورها في تعزيز العمل البناء خاصة في ما يتصل بالمشاريع الخدمية والتنموية ومجالات النظافة والبيئة.

كما تنظم مؤسسة همة شباب التنموية بالتعاون مع الشركة المتحدة للتأمين خلال شهر رمضان المبارك مشروع إطعام الأسر الفقيرة وإفطار ٢٢ ألف صائم بالإضافة إلى توزيع الاحتياجات الغذائية للأسر الفقيرة والتي بدأت المؤسسة بتنفيذه منذ العام ٢٠٠٩ م.

قطاع الصناعة يحصل على تمويلات بـ٥١,٩ مليار ريال

■،، خاص/الثورة

بلغ إجمالي التمويلات والسلفيات التي حصل عليها قطاع الصناعة في الخمسة الأشهر المنصرمة من العام الجاري ٢٠١٢م نحو ٥١ ملياراً و٩٢٨ مليون ريال مقابل ٦١ ملياراً و٦٠٦ ملايين ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي .

وأظهرت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني إن التمويلات المصرفية انخفضت بنحو ٩ مليارات و٦٧٨ مليون ريال وبنسبة تراجع تقدر بـ١٥,٧٪.

واجتذب قطاع الصناعة تمويلات وقروض من المصارف خلال العام الماضي ٢٠١١م نحو ٤٥ ملياراً و٦٢٥ مليون ريال .

وحصل القطاع الصناعي من البنوك الإسلامية ٢٦ ملياراً و١٢٦ مليون ريال ، بالإضافة إلى قرابة ١٩ مليار ريال من المصارف التجارية منها ١٣,٥ مليار ريال قروض قصيرة الأجل و٥,٩ مليار ريال قروض متوسطة وطويلة الأجل.

ارتفاع احتياطيات البنوك التجارية والإسلامية بنسبة ١,١٪

■،، خاص / الثورة

كشفت إحصائية أن احتياطيات البنوك التجارية والإسلامية ارتفعت بمبلغ ٢,١ مليار ريال خلال شهر مايو ٢٠١٢م وبنسبة انخفاض تقدر ب ١,١٪ .

ولفتت الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن الاحتياطيات انخفضت إلى ١٩٤,٤ مليار ريال مقابل ١٩٢,٣ مليار ريال في شهر ابريل ٢٠١٢م .

الجدير بالذكر أن احتياطيات البنوك التجارية والإسلامية كانت في عام ٢٠١٠م ٢٧٥ مليارا و٥٢٢ مليون ريال مقابل ٢٣٢ مليارا و٩٠١ مليون ريال في عام ٢٠٠٩م .

تأهيل ٢٠ مشاركاً في مجال التخطيط الاستراتيجي بالمحويت

■،، المحويت/سبأ

بدأت أمس بمحافظة المحويت دورة تدريبية في مجال التخطيط الاستراتيجي وإعداد المشاريع، تنظمها جمعية الهلال الأحمر اليمني بالمحافظة لمدة خمسة أيام بمشاركة ٢٠ مشاركاً ومشاركة من الإداريين ولجان المتطوعين.

وفي افتتاح الدورة اكد أمين عام جمعية الهلال الأحمر اليمني سعد علي الحفاشي ومنسق الدورة الدكتور احمد الصايدي على أهمية دور التخطيط الناجح في إعداد وتنفيذ مشاريع العمل الفاعلة الرامية إلى تحسين أوضاع المجتمعات المحلية وتطوير مستويات الخدمات الإنسانية والخيرية في المناطق المحتاجة من خلال البرامج والمشاريع والتدخلات المختلفة التي ستعمل جمعية الهلال الأحمر اليمني والمنظمات المانحة على تنفيذها في العديد من المجالات.

وأشارا إلى أن الدورة تهدف إلى تعريف المشاركين على المهام الرئيسية الواجبة عليهم من اجل إيجاد تخطيط استراتيجي فاعل ومستوعب لمختلف المتغيرات والاحتياجات المستقبلية ليتم على ضوئه القيام بتنفيذ وتحقيق مختلف البرامج والمشاريع التي تنشدها الجمعية في المناطق والمديريات المستهدفة.

بتكلفة ٤,٤ مليارات ريال

إنجاز ٢٦٤ مشروعاً للأشغال العامة بمنطقة حضرموت والمهرة

■ المكلا/محمد أحمد بن زاهر

بلغ إجمالي المشاريع التي تم إنجازها من مشروع الأشغال العامة منطقة حضرموت والمهرة خلال المراحل الأولى والثانية والثالثة حتى نهايتها في محافظة حضرموت (٢٦٤) مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت (٢١ مليوناً و٣٩ ألفاً و٤٤٦ دولاراً) ما يعادل ٤ مليارات و٤٨١ مليوناً و٤٠١ ألف و٩٩٨ ريالاً.

ذكر ذلك لـ(الثورة) الأخ المهندس عبدالرحيم عمر حوري، مدير مشروع الأشغال العامة منطقة حضرموت والمهرة، مشيراً إلى أن عدد المشاريع التي تم إنجازها في محافظة حضرموت في مجال الصحة بلغ (٤٢) مشروعاً وفي مجال التربية والتعليم (١١٢) مشروعاً وفي مجال مشاريع المياه المكنة وغير المكنة وحصاد المياه ٥٨٥ مشروعاً، وفي مجال مشاريع الصرف الصحي (٢٠) مشروعاً وفي مجال مشاريع المباني المهنية العامة الشئون الاجتماعية (٩) مشاريع، وفي مجال الثروة السمكية (مشروعاً واحداً) كما بلغ عدد المشاريع قيد التنفيذ والمعلن عنها (٢٥) مشروعاً بتكلفة إجمالية (٧ ملايين و٤٧٥ ألفاً و٧٢٢ دولاراً)، كما بلغ عدد المشاريع المقترح اعتمادها لعام ٢٠١٢ – ٢٠١٣م ضمن تمويل البنك الدولي (٢٣) مشروعاً بتكلفة مليونين و٢٧٠ ألف دولار.

(٣٨) مليون ريال إيرادات مؤسسة الاتصالات السلكية بريمة

■،، ريمة/سبأ

ناقش لقاء عقد أمس بفرع مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية بمحافظ ريمه برئاسة وكيل المحافظة حافظ الواحدي، عدداً من القضايا المرتبطة بنشاط الفرع.

وفي اللقاء تم مناقشة المشاريع الاستراتيجية في مجال الاتصال التي تضمنتها الخطط والبرامج المستقبلية ومنها الخطة الخمسية القادمة في تحسين وتطوير قطاع الاتصالات على كافة المستويات وجميع المجالات.

واستعرض مدير عام فرع الاتصالات عبدالوالي القواس الإنجازات المحققة للمحافظة خلال الفترة المنصرمة، حيث تم إنشاء سنترال مركزي بعاصمة المحافظة بسعة الفي خط قابل للزيادة والتوسع الكبير وبكلفة ١١٣مليون ريال.

وأوضح القواس أن المركز حقق خلال النصف الأول من العام الجاري والعام المنصرم موارد محلية بلغت ٣٨ مليوناً و٧٦٧ ألف ريال.

وأشار إلى انه تم ربط المحافظة بالشبكة العامة للجمهورية شبكة الألياف الضوئية التي تستوعب جميع التطورات والتوسعات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وخطوط الإنترنت وبتكلفة ٩٩ مليوناً و٨٩١ ألف ريال تمويل ذاتي، مؤكداً أن المشاريع التي تم تنفيذها خلال العام المنصرم ١٣ مشروعا بكلفة ٤٢٢ مليوناً و٤٦١ ألف ريال.

وقال إنه سيتم خلال العام الجاري تغيير وإحلال محطات يمن موبايل في المحافظة البالغ عددها ٨ محطات بمحطات جديدة تستوعب التطورات والتوسعات في مجال الهاتف النقال والتي تتواءم مع تضاريس وطبيعة المحافظة الجغرافية والتي تتطلب تغطية أكبر بما في ذلك الوديان والمنخفضات التي تلي المرتفعات الجبلية.

٢٠,٥ مليون رأس إجمالي إنتاج بلادنا من الثروة الحيوانية خلال العام الماضي

كتب / منصور شايع

■،، بلغ إجمالي إنتاج بلادنا من الثروة الحيوانية خلال العام الماضي ٢٠١١م أكثر ٢٠ مليونا و٥٥٢ ألفا و٦٥٥ رأساً ارتفاعا من ٢٠ مليونا و٢٣٠ ألفا و٧٤١ رأسا، في العام السابق ٢٠١٠م، مسجلة زيادة بلغت ٣٢١ ألفا و٩١٤ رأساً وبمعدل نمو سنوي ١,٥٪. وأوضحت بيانات إحصائية صادرة عن الإدارة العامة للإحصاء الزراعي حصلت "الثورة" على نسخة منها أن أعداد الأغنام ارتفعت من حوالي ٩ ملايين و٢٠٦ آلاف و٤١٦ رأسا في ٢٠١٠م إلى نحو ٩ ملايين و٣٥٧ ألفا و٦٠٥ رؤوس العام الماضي، مسجلة زيادة بلغت ١٥١ ألفا و١٨٩ رأساً وبمعدل نمو سنوي ١,٦٪. وارتفعت أعداد الماعز من ٩ ملايين و١٦ ألفا و٤٧٦ رأساً إلى نحو ٩ ملايين و١٠٥ آلاف و٨١١ رأساً في ٢٠١١م، بزيادة ٨٩ ألفا و٣٣٥ رأساً وبنسبة نمو سنوية ٠,٩٪. وبينت المعلومات أن إجمالي أعداد الأبقار بلغت مليونا و٦٥٣ ألفا و٦٧٢ رأساً في العام الماضي، ارتفاعا من حوالي مليون و٦٠٥ آلاف و١٦٦ رأس في ٢٠١٠ م، مسجلة زيادة ٤٨ ألفا و٥٠٦ رؤوس وبنسبة نمو سنوية ٣,٠٢ ٪. فيما ارتفعت أعداد الجمال إلى نحو ٤٣٥ ألفا و٥٦٧ رأساً العام الماضي، مقابل ٤٠٢ ألف و٦٨٣ رأساً في ٢٠١٠ م، بزيادة ٣٢ ألفا و٨٨٤ رأساً وبمعدل نمو سنوي ٨,١٪.

خطوط الفقر

احمد ماجد الجمال

■،، الفقر ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد وغير متجانسة في مسبباتها وتمظهراتها تدل على وجود ظروف معيشية تتسم بالحرمان على مستويات وخطوط وأوضاع مختلفة لأولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية أو تواضعه أو انعدامه والتي تتكون من الغذاء الملابس السكن)ويسمي فقر الدخل)إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل جودة العمل الرعاية الصحية التعليم المواصلات تسديد فواتير المياه والكهرباء تلبية الواجبات الاجتماعية(ويسمى فقر المقدرة) وهي مناطق تتفاعل ومقارنات دائمة تشكل الوضع القابل للارتداد

وليس شيئاً بعيد يحتاج إلى جهد لاستحضاره لأن الفقر من أصعب الكلمات كمشكلة تبحث عن من يزيحها بأكثر الطرق فعالية وأول أثارة إذا ما حدد الهدف بأن الفقر المدقع يتمثل في الدخل وبهذا المعنى لا يكون الدخل غاية وفي الحالتين لا تعتبر تلك الخطوط سوى جزء من كل وهناك غيرها، ولا يمكن تفسيرها بالعوامل الاقتصادية فقط بل هنالك أسباب أخرى أهمها تنظيمية، تدبيرية وسياسية.

ومن ذلك يظهر الفقر حالة واقعية وليست وحدة تصورية وأنه يمثل مجموعة مشكلات غير مترابطة مثل تفشي البطالة والبطالة المقنعة واللامساواة في الخدمات على مستوى البيئة الحضرية أو الثانوية أو الريفية.

إن وضع تصور لمحاربة الفقر تتمحور في تنمية الفرص والإدماج السياسي والاقتصادي لأفراد المجتمع وخصوصاً الذين في وضعية الهشاشة والفقر ولا يعتبر الأشخاص في وضعية الفقر عبئاً ولكن لهم القدرة على أن يصبحوا أول فاعلين في التغير لأن الفقر ليس قضاء وقدراً على العكس من ذلك .

ومن المهم أن يحصل كل فرد على فرص للتمكن من الحركية المعيشية والاجتماعية بمعنى الانتقال من وضعية الفقر إلى وضعية الحياة الكريمة بفضل الجهد والعمل والاستحقاق لذا من الضروري التصرف على حد سواء للمسببات البنيوية وعلى مختلف تمظهرات الفقر ومن بين أهم أسباب محدودية سياسات معالجة الفقر والتصدي له:

- تقدم المقاربة السياسية على المقاربات الأخرى
- تقديرات مستويات الفقر مضللة وتذبذب السياسات الخاصة بمحاربتها
- ضعف الهيئات المستقلة التي تعني بمتابعة وتطور الظاهرة وتقييم صحة وفعالية البرامج المسطرة من قبل الحكومات
- ضعف مشاركة أفراد المجتمع المدني والمحلي في صياغة السياسات ومتابعة تنفيذها
- استخدام قياس يتركز في الدخل وحدة ولايشمل بقية الأبعاد
- ارتفاع مستمر في معدلات التضخم والمستوى العام للاسعار
- ضعف الضوابط والشفافية والإفصاح في استغلال الموارد وتبذيرها وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي
- ضعف حجم الاقتصاد ومقدار نموه
- عدم تثمين العمل كمصدر استراتيجي للثروة بطريقة غير مباشرة
- هيمنة التنظيم البيروقراطي الرخو والفاسد على مختلف الأجهزة الحكومية مما يعكس سلباً على تشجيع المبادرات الاستثمارية وخنق كل المشاريع القادرة على احتواء الفقر.
- إهمال المقاربة المبنية على الكفاءات في تسيير المشاريع الذي يعكس مستوى ضعف الرقابة والمتابعة الفعلية والصحيحة فاسحاً المجال أمام الممارسات الهادرة للثروة
- اعتماد مقاربة ومقاييس كلية في معالجة الفقر وإهمال التطوير الجزئي والتفصيلي من حيث الاعتماد على معلومات صحيحة ودراسات دقيقة تسمح للوحدات المركزية والمحلية تطوير ذاتها وبدعم حكومي.

مما لاشك فيه أن الحديث عن ظاهرة الفقر سيستمر وسيزداد حدة كلما كانت يوميات حياة الأفراد سيئة وكذا تطور الظواهر المرتبطة بالفقر مثل الإجرام والإرهاب والتهريب ومختلف أوجه الانحراف وتشكل هاجساً لطبيعة النظر إلى الأشياء كما هي وتصبح كأساس دفع بعد توافر ما يجعل الحياة الإنسانية جيدة يعني الكيفية التي تُدبربها العلاقة وتتداول لها المعاني والدلالات ذلك أن الفقر اليوم ليس ارتكازاً وترويضاً للذات ونحتاً لها وإنما هو أيضاً وربما أساساً تدبير المجتمع معاً .